ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (23)

ديسمبر 2015

قراءة في نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 Years عامًا
Since 1994 منذ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

د. خالد بن دهيش

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر ديسمبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "قراءة في نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد"

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الورقة الرئيسة	3
التعقيبات	5
المداخلات حول القضية	9
نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد، وعلاج السلبيات القائمة.	9
مقاربات إحصائية حول الجمعيات والمؤسسات الأهلية.	15
نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية من منظور استراتيجي.	16
الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومتطلبات النجاح والفعالية.	16
المشاركون في نقاشات التقرير	19

الورقة الرئيسة: د. الجازي الشبيكي:

انتظر كثير من المهتمين بالعمل الأهلي والعمل التطوعي عدة سنوات صدور هذا النظام، الذي يُتوقّع أن يُساهم في تنظيم وتطوير مشاركة المواطنين والمواطنات في تنمية المجتمع بفاعلية، من خلال إطار تشريعي مُتقدّم يتيح لهم التحرك بمرونة وصلاحيات أكثر من ذي قبل.

ومن أبرز ما جاء في هذا النظام - من وجهة نظري- ما يلي:

1- إنشاء هيئة تُسمّى بـ(الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية) تتمتّع بشخصية اعتبارية، وذات ميزانية مستقلة، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، ولها مهام متعددة من حيث تسجيل الجمعيات وترخيصها، وتقديم الإعانات الحكومية، واعتماد اللوائح والأنظمة، ودعم البحوث والدراسات والمؤتمرات وتفعيلها، ومتابعة الأداء؛ وسيحدّ هذا من الإجراءات والتعقيدات البيروقراطية المطولة التي كانت تُثقل كاهل الجمعيات، وتعوق تنفيذها لبرامجها وأنشطتها بالشكل المطلوب؛ لأن وزارة الشؤون الاجتماعية لديها العديد من المهام مع المؤسسات والدور الاجتماعية التابعة لها، والتي يصعب معها إعطاء الجمعيات الخيرية الاهتمام والإشراف والمتابعة الفاعلة.

2-تشكيل مجلس تنسيقي للجمعيات الخيرية، ومجلس آخر للمؤسسات الخيرية الخاصة؛ وسييسّرهذا التكامل وجودة الأداء بعيدًا عن الازدواجية وهدر الموارد.

3-السماح للجمعيات بالتعاقد مع الجهات الحكومية؛ لتنفيذ الخدمات أو البرامج؛ وسيوفر هذا للجمعيات الكفاءات والخبرات بعيدًا عن العفوية والعمل الارتجالي.

4-السماح بالجمع بين الوظيفة في الجمعية وعضوية مجلس الإدارة؛ وسيتيح ذلك للكفاءات المتميزة العاملة بها المشاركة مع الفريق التطوعي على مستويات مجالس الإدارة.

5-إنشاء صندوق لدعم الجمعيات؛ وسيعطي هذا الجمعيات اطمئناناً أكثر من حيث التزاماتها المالية تجاه عملائها والمستفيدين من خدماتها في حال عدم قدرتها الوفاء بذلك، أو في حال الأزمات الاقتصادية وغيرها من الأسباب .

6-يستطيع (10) أشخاص إنشاء جمعية، بدلًا من (20) في النظام السابق؛ وسيتيح هذا إنشاء المزيد من الجمعيات الخيرية التي يحتاجها المجتمع؛ حيث لا تكفي الأعداد الحالية من الجمعيات احتياجات المجتمع.

7-اصدار التراخيص خلال (60) يومًا من تاريخ استكمال مسوغات طلب إنشاء الجمعيات.. بدلًا من انتظار عدة سنوات للموافقة على طلب إنشاء جمعية أو مؤسسة خيرية؛ مما يُضعِف حماس المتقدمين بالطلب، ويؤثر في دافعيتهم للاستمرارية.

تلك كانت مواد النظام الجديد اللافتة - من وجهة نظري- والتي أردت الإشادة بها والتعليق عليها.
ويبقى القول: إن المحك الحقيقي لفاعلية هذا النظام وكفاءته وغيره من الأنظمة الجديدة؛ سلامة التطبيق ودقته، ومتابعة الأداء، والتقييم، والتقويم المستمر.

التعقيب الأول:د. حسين الحكمي:

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية منطلق مهم، وسيكون له أثر إيجابي كبير في حياة المواطن وفي المجتمع ككل.

والجمعيات والمؤسسات الأهلية من شأنها أن تُطوّر الأعمال، وتعمل على الدفاع عن حقوق من تُمثّلهم، وتُنظّم العمل الاجتماعي بشكل أفضل. إن ما تقوم به هذه الجمعيات والمؤسسات يعدُّ جزءًا من الرعاية الاجتماعية التي يتم تقديمها لخدمة أفراد المجتمع؛ بهدف مساعدة المجتمع ككل للانتقال إلى مستوى أفضل، وتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية لجميع أفراده.

وتولي مجموعة أو فئة من أفراد المجتمع بعض المهام، وقيامهم ببعض الأدوار أمر قديم جدًّا، كانت بداياته من خلال قيام عدد من رجال الدين ومحبي الخير بمساعدة الأفراد المحتاجين والفقراء، والدفاع عن حقوقهم، وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية والأساسية لهم، كالتعليم، والصحة، وتقديم الغذاء. وبعد فترة من الزمن تنبّهت الدول لأهمية هذا الدور، وحاجة المجتمع إلى مؤسسات تقوم به، وتساعد على توفير الرعاية الاجتماعية، وتنظيم العمل الكبير الذي يتم، فقامت الدول بتولي تلك المهام، وظهرت الوزارات الخدمية، كالصحة، والتعليم، والشؤون الاجتماعية، وغيرها. وكانت الدول هي من يقوم بهذه الأدوار كاملة، ولا تسمح للأفراد، أو المؤسسات، والجماعات بأن تشارك في تولي ولو جزء من بعض المهام. وفي العصر الحديث وصلنا إلى مرحلة ثالثة وهي المشاركة؛ حيث أصبح بإمكان أفراد المجتمع بشكل أو بآخر أن يقوموا ببعض من تلك الأدوار؛ فظهرت مؤسسات المجتمع المدني، وساهمت في تخفيف العبء عن الحكومات، والمساعدة على خدمة المجتمع، وتحمّل جزء من مسؤولياته. وقيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بتلك الأدوار أمر صحي مجتمعيًّا، فالكل مسؤول عن مجتمعه، وله دور في تنميته ورقيه.

ومنذ 11 سبتمبر، وبسبب بعض الأحداث السياسية؛ تأثر دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في السعودية؛ لأن عددًا من الأفراد استغلوها بشكل سلبي، ويخدم أجندات معينة تضرّ بالمجتمع. وتلك الأحداث كان لها أثرها السلبي، وتسبب في تأخر مشاركة الجمعيات والمؤسسات بشكل سليم وفاعل في الانتقال بالمجتمع إلى مرحلة جديدة، يستطيع من خلالها أفراد المجتمع ومؤسساته الأهلية تحمّل مسؤولياتهم؛ بغية حصول الفرد على كافة أنواع الرعاية الاجتماعية المستحق والمناسبة.

ومجتمعنا ككل المجتمعات يسعى إلى توفير كافة الاحتياجات اللازمة، التي من شأنها أن يعيش الفرد بكرامة، ويحصل على الخدمات اللازمة التي تلبي له احتياجاته. ونلاحظ جميعًا دور أفراد المجتمع في بعض الأوقات، والمناسبات، والأزمات، وكيف أنهم يتكاتفون ليحققوا هدفًا معينًا. ومن تلك الأدوار ما نراه في شهر رمضان من قيام عدد من الجمعيات الخيرية والفرق التطوعية في توفير وجبات غذائية، أو الاهتمام بالمساجد، أو توزيع كسوة العيد، أو توزيع مبالغ نقدية للمحتاجين. وقيام عدد من الفرق التطوعية كذلك بتقديم المساعدة الصحية للناس. وخلال فترة السيول والأمطار قام عدد من تلك الجمعيات والفرق بدور كبير لتجاوز الأزمة، ومساعدة الناس، والوقوف بجانب الدوائر الحكومية. ومثل هذه الأدوار وغيرها يحتاج إلى تنظيم وسياسات تساعده على أن تكون الجهود منظمة، وتصبّ في المكان الصحيح، وبشكل سليم.

التعقيب الثاني: د. خالد الرديعان:

إن نظام الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية الجديد يعدُّ قفزة نوعية للحدّ من التعقيدات البيروقراطية التي تحدّ من إنشاء الجمعيات الأهلية، وخطوة مهمة في تأسيس وإنشاء منظمات المجتمع المدني وغير الربحية.

وأعتقد ومن خلال مراجعتي للنظام القديم بمواده الثماني والعشرين (28)، ومقارنته بالنظام الجديد؛ أن هناك عدة مزايا في النظام الأخير، لعل أهمها:

1-من المتوقع أن يُساهم النظام الجديد في زيادة عدد الجمعيات الخيرية؛ ومن ثمّ تنافسها في تقديم الخدمات المطلوبة للمحتاجين والأعضاء.

2-سيُساهم النظام الجديد في فتح مجالات عمل للمتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، ممن يجدون صعوبة في الحصول على عمل.. وحتى لو كان عملهم تطوعيًّا في البداية؛ فإن بعض هذه الجمعيات قد تحصل على موارد كافية من أهل الخير والجهات الداعمة؛ مما سيمكّنها من استقطاب عاملين وعاملات في التخصصات المذكورة؛ الأمر الذي يمكّن هذه الجمعيات من دفع أجور ثابتة للعاملين والعاملات بها.

3-قد يساعد وجود هذه الجمعيات وزيادة عددها على التصدي لبعض المشكلات الاجتماعية المؤرقة، كالفقر، والعوز، والعنف الأسري، والطلاق، وتأخر سنّ الزواج، والتطرف، من خلال ما تقدّمه هذه الجمعيات من برامج وأنشطة تُخفّف من تلك المشكلات، أو تُسهم في حلها والتصدي لها.

4-وجود عدد كبير من الجمعيات الخيرية والأهلية؛ سيزيد من حِدّة التنافس فيما بينها؛ مما سيعزز من دورها؛ فكل جمعية ستحاول إثبات وجودها ودورها؛ وهو ما لن يتسنى إلا من خلال التنافس على جودة ما تقدّمه للمنضوين تحت خدماتها من الجمهور.

5- سيشجّع النظام الجديد على تنظيم العمل التطوعي، والدفع به قدمًا؛ بحيث يصبح عملًا مؤسساتيًّا، وينطلق من قاعدة منظمة تحت مظلة هيئة رسمية تراقبه، وتتأكد أنه يقوم بدوره كما هو مرسوم له.

6-من حسنات النظام الجديد أنه ينظّم كذلك الصناديق العائلية؛ للحدّ من مشكلاتها، وخاصة في حالات الوفاة ونزاع الورثة؛ ومن ثمّ عدم استمرار هذه الصناديق... ويؤمل من النظام الجديد أن ينهي تلك المشكلات؛ ومن ثمّ مراقبة تلك الصناديق، وتنظيم عملها بصورة مؤسساتية.

7- يؤمل من النظام الجديد فتح فرص عمل للمرأة، كما أشرت في الفقرة (2)، ولاسيما أن البطالة النسائية في تصاعد مستمر؛ بسبب تكدّس الخريجات، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

8-من المؤمل أن يُساهم النظام الجديد للجمعيات الخيرية في تعميق مفهوم الديموقراطية والانتخابات، وإن على مستوى صغير ومحلي؛ فمن يرأسون هذه الجمعيات سيتم لهم ذلك من خلال الانتخابات وليس التعيين، تمامًا كما يحدث في الغرف التجارية، وذلك كل أربع سنوات.. وسيحدّ هذا الاجراء من بقاء العناصر غير الفاعلة أو الفاسدة واستمرارها.

9- يمكن أن ينشأ في كل حي وفي كل قرية وهجرة جمعية، وربما أكثر؛ مما سيزيد من مشاركة السكان في عدة مناشط مفيدة؛ الأمر الذي سيعمّق من مفهومي المواطنة والانتماء عند السكان.

المداخلات حول القضية

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد وعلاج السلبيات القائمة:

قال أ. عبدالله الضويحي في مداخلته: الحقيقة أننا - بوصفنا مجتمعًا- مجبولين على حب الخير والعمل به؛ سواء لاعتبارات دينية أو كتقاليد وأعراف؛ لذلك فنحن ضعفاء أمام هذا النوع من العمل؛ مما انعكس سلبًا على جهات تنفيذه ومؤسساته فتم استغلالها:

- إما لتمويل جهات خارجية.

- أو فساد مالي وإداري لم يكن خافيًا في بعض تلك الجمعيات، ودخول المحسوبيات في تحديد نوع المستفيد.

والنظام الجديد كما قرأته عالج كثيرًا من المعوقات الإدارية لعمل الجمعيات وإشهارها؛ لكنه ظلَّ تنظيريًّا لم نلمس فيه معالجة جذرية لآلية العمل والرقابة، بحيث يتلافى سلبيات الجمعيات السابقة. وما لم يكن هناك نظام رقابي صارم، وآلية واضحة للمتابعة على عمل هذه الجمعيات؛ فإننا سنضيف قنوات أخرى للفساد المالي والإداري .. والثقة لم تعد وحدها كافية، والتجارب علمتنا ذلك.

وأوضح أ.د. عبدالرحمن العناد أن النظام ليس مقتصرًا على الجمعيات الخيرية والرعاية الاجتماعية ... وكان مسمى المشروع في بداياته: نظام مؤسسات المجتمع المدني.. وهو يشمل ما يُسمّى بمؤسسات النفع الخاص، التي تهتم بموضوع معين أو مجموعة أفراد ذوي اهتمام محدد، وجمعيات النفع العام كالخيرية وجمعيات البر.. ونظريًّا يشمل النقابات، والاتحادات، وجمعيات وروابط حقوقية، وبيئية، وتوعوية، وفي كل المجالات إذا أُحسن تطبيقه..

ويتضمّن النظام إنشاء هيئة عامة يرأسها مرتبة وزير، تكون مسؤولة عن الترخيص، ومراقبة الأداء لكافة المؤسسات والجمعيات الأهلية؛ ما لم تكن هذه المادة حُذفت بعد خروج النظام من الشورى.

ومن وجهة نظر أ. عدنان المرشد، فإن المشكلة تكمن في وجود فجوة كبيرة بين الإنفاق والأثر الملموس لهذه الجمعيات في حلّ الإشكالات المختلفة لذوي الدخل المحدود، والمعدمين، وفئات أخرى تُعوّل كثيرًا على هذه الجمعيات في حل مشاكلها المختلفة.

وتجد الجمعيات تحديات مختلفة لإيصال الدعم إلى المحتاجين الحقيقيين، وإيصالهم إلى الاكتفاء الذاتي، في ظلّ عدم وجود استراتيجية وطنية تُسهم في ضبط عملية الدعم المالي والعيني.. وعلى سبيل المثال، تقوم عائلة بالتسجيل في جمعية خيرية في القصيم، وأخرى في الرياض والمدينة.. وتتلقى هذه العائلة أو الفرد الدعم من ثلاث جهات، وفي بعض الأحيان من جهات أكثر؛ مما يجعل المبالغ المبذولة تتكدّس لشريحة معينة، ولا تصل إلى أخرى كالمتعففين.

ويؤثر هذا الأمر سلبًا في ثقة الباذلين لعمل هذه الجمعيات والإحجام عن دعمها.. وأصبح الأمر كتجارة؛ بدليل أن بعض البيوت تؤجر في بعض المناطق الفقيرة لشهر رمضان فقط؛ حيث يكثر أهل الخير الذين يُوزّعون زكواتهم وصدقاتهم بأنفسهم؛ لعدم ثقتهم في هذه الجمعيات.

وأضاف: لا أعلم إذا ما كانت الأنظمة الجديدة ستعالج هذه الإشكالات من وجهة نظر الباذلين أم لا، وإذا ما كان هناك استراتيجية لتوحيد قواعد البيانات لجميع المحتاجين/ المستفيدين من الجمعيات الخيرية المختلفة.. ومما لا شك فيه، أن فتح جمعيات أكثر سيُسهم بشكل رئيس في استحداث وظائف، وهو ما يعدُّ عالميًّا من أهم الحلول التي تقدّمها الجمعيات الخيرية وغير الربحية للبطالة.

ويرى د. سعد الشهراني أن الجانب الآخر المهم جدًّا، ما تم الإشارة إليه عن الفرص التي يتيحها هذا النظام المهم لنمو منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية؛ لما لذلك من دلالات للمشاركة السياسية، والرقابة على أداء مؤسسات الدولة، ومساعدتها على تطوير أدائها.

رؤية م. خالد العثمان حول نظام الجمعيات الأهلية

01. مأسسة العمل المدني وجسر الفجوات

- فتح الباب لمأسسة العمل المدني في جوانب الدولة.
- تحقيق التوازن وبناء الثقة بين القطاعين العام والخاص.
- مثال: تأسيس مؤسسات مجتمع مدني (NGOs) متخصصة في قطاع الإسكان.

02. التنظيم النوعي وتوسيع نطاق الوعي

- تقنين التأسيس لتكون الجمعيات وسيلة فعالة لا هدفاً بحد ذاته.
- التوعية بأخلاقيات العمل العام وتوسيع تطبيقاته ليتجاوز الخيري.
- انتظار اللوائح التنفيذية لتوضيح تفاصيل التوجهات.

في حين يعتقد د. إبراهيم البعيز أن البلد قد وصل إلى حالة من التشبع من حيث الجمعيات الخيرية.. وكل ما علينا أن نطلع على الدليل الذي سبق وأن أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية .. ما نحن بحاجة أن نركّز عليه هو العمل النقابي، الذي سيُسهم في حلّ كثير من الإشكالات التي تواجه المجتمع وامتصاصها، خاصة: جمعية للمرأة. جمعية للطلاب . جمعية للمعلمين. وغيرها.

وتساءل م. خالد العثمان: هل ترون أنه ما زالت هناك حساسية من استخدام كلمة نقابة في المملكة؟ النقابات في الدول العربية مارست العمل السياسي؛ لذلك لا توجد لدينا هنا نقابات .. النقابة الوحيدة في المملكة هي نقابة السيارات.

وأجاب د. خالد الرديعان على التساؤل بخصوص النقابات المهنية (UNIONS)، وما إذا كانت تدخل ضمن النظام الجديد بقوله: حقيقة، فإنه لم ترد إشارة إلى هذه الكلمة تحديدًا، وإن كانت الجمعيات المهنية تحمل المعنى نفسه، أو تؤدي الوظيفة ذاتها التي تقوم بها النقابات، كحماية حقوق المنتسبين لها، وتحسين أدائهم، وتنظيم أعمالهم.. وأحيانًا تُستخدم النقابات المهنية أداة ضغط سياسي؛ لكن النظام الجديد لا يقول ذلك؛ بل إن الهدف من الجمعيات في النظام الجديد الرقي بالعمل المتخصص، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والوطنية دون الزجّ بها في العمل السياسي الذي له أدوات وقنوات أخرى.. وأعتقد أن المُشرّع واعٍ لهذه النقطة؛ بدليل وجود جهة رسمية تشرف على هذه الجمعيات، سواء الخيرية أو الأهلية.

وقالت أ. فوزية الجار الله: سعادتنا عظيمة بصدور موافقة مجلس الوزراء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ لكن يبقى هناك الكثير مما ينبغي عمله. نحن بحاجة إلى جهود تطوعية، وإلى جمعيات مؤهلة قادرة على المشاركة في بناء الوطن ودعم مسار التنمية، وفي ذلك الكثير من الأمور الإيجابية، منها تدريب الأفراد على المشاركة في بناء المجتمع بما يقع في دائرة إمكانياتهم؛ ومن هنا يتحقق إحساسهم بالمواطنة والانتماء.

وهذه المؤسسات بحاجة إلى قواعد تنظيمية واضحة؛ لكن -وهو الأهم- ينبغي ملاحظة أن هذه المؤسسات الأهلية لن تقوم بالشكل الصحيح المفترض؛ إلا حين يتوفر لها فضاء من الحماية، والأمان، وسقف من الحرية يضمن نشأتها وتطورها بالشكل الصحيح.

وحيث ورد ذكر النقابات تجدر الإشارة إلى أن الكويت تعدّ أول دولة في الخليج تشرع العمل النقابي بموجب قانون العمل الصادر في العام 1964م، الذي استند على المادة 43 من دستورها، والتي نصّت على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة(*).

أما د. حامد الشراري فقال: مداخلتي تنطلق من تجربة بسيطة في المساهمة في تأسيس ثلاث جمعيات خيرية في ثلاث قرى (مراكز) نائية، وقد برز دورها - بفضل الله- في خدمة المجتمع، من خلال توفير الحاجات الأساسية من أرزاق، وأدوات مدرسية، وملابس، وأجهزة كهربائية كالدفايات، وترميم بعض المنازل.. إلخ. ولعل هذه التجربة تبرز جزءًا من التعقيدات والإجراءات البيروقراطية في الوقت السابق، وتسلّط الضوء على بعض النقاط المخفية في عمل الجمعيات الخيرية في هذا النظام، ومنها:

- أخذنا فترة طويلة حتى تم الموافقة عليها، بعد متابعة وجهود كبيرة، وتكرار الطلب، وطلب الاستثناء والإصرار ... إلخ؛ حتى وصلنا في أحد مراحل المطالبة إلى مرحلة التوقف وعدم الاستمرار في طلب افتتاحها، وكأنه غائب عن المسؤولين أن المطالبين في افتتاح تلك الجمعيات متطوعين في خدمة المجتمع، مع هدف أسمى وهو ابتغاء الأجر من الله تعالى... ويبدو - كما ذكرت د الجازي- أن النظام الجديد سيعالج هذه الإشكالية.
- إحجام أهالي تلك المراكز (القرى) عن المشاركة في تأسيس تلك الجمعيات؛ قد يكون مرده لجهل المشاركة في العمل التطوعي والاجتماعي، أو الخوف من المسؤولية، خاصة أن فيها جانبًا ماليًّا، ومواجهة الجمهور بشكل مباشر... لذا أرى أهمية التوعية بثقافة التطوع والعمل التطوعي، والمشاركة المجتمعية في الأعمال الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تخاذل الجهات الرسمية في المساعدة، وتسهيل إجراءات افتتاح الجمعيات الخيرية.. وإبراز الأنظمة واللوائح بطريقة تخويفية؛ ربما يُساهم في إحجام الأشخاص عن المشاركة في افتتاح الجمعيات الخيرية بوصفهم أعضاء في مجالس الإدارة؛ ولذا أرى أن يكون للوزارة دور فاعل في تأسيس الجمعيات الخيرية في القرى النائية، وتوفير الدعم اللوجستي لها.
- غالب رؤساء مجالس إدارات الجمعيات الخيرية من القضاة أو المشايخ المعروفين .. وهذا يسبّب إشكالية في عمل الجمعية عند نقلهم إلى مناطق أخرى وتمسكهم في إدارتها؛ حتى لو كان في مدينة بعيدة عن موقع الجمعية، وقد تلافينا هذه الإشكالية عند تشكيل المجالس الإدارية للجمعيات آنفة الذكر، وهي نصيحة من أحد مسؤولي الوزارة، وقد كان لهذا التوجه صعوبة وتأخير في تشكيل مجلس إدارات تلك الجمعيات؛ لكون المشايخ حريصين على العمل الخيري والمشاركة فيه؛ ولذا أرى أن يكون مقار سكن أو عمل أعضاء مجلس الإدارة قريب لمقرّ الجمعية؛ للمتابعة ولسهولة اجتماع مجلس الإدارة بصفة مستمرة، وبوجه خاص رئيس مجلس الإدارة.
- ثقافة الاستثمار تغلب على مجالس إدارات الجمعيات- وهذا جيد لاستمراريتها من خلال دخل مستقر ومستمر - لكن ما يُخشى أن تحيد عن هدفها الرئيس، وهو توفير متطلبات أصحاب الحاجة من أرزاق وأشياء أساسية تغنيهم....
- وما أراه: أن يكون الاستثمار بعد التأكد أنه تم توفير تلك المتطلبات من الأموال الزائدة عن حاجة الجمعية الرئيسة، خاصة أن لها مداخيل ثابتة، كالزكاة وتبرعات أهل الخير المستمرة.
- ولعل النظام الجديد ولائحته التنفيذية تبيّن ضوابط استثمار أموال الجمعيات الخيرية وآلياتها، بحيث لا يؤثر الاستثمار في عمل الجمعية الرئيس.

- بعض شروط افتتاح الجمعيات الخيرية يجب إعادة النظر فيها، كبُعد المسافة المحددة (50 كم) لأقرب جمعية خيرية للجمعية المزمع افتتاحها، ولعله يؤخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية، والمستوى المعيشي، وكثرة أصحاب الحاجة من المعوزين.
- هناك المحتاجون المتعففون الذين يحتاجون إلى جهود مضاعفة لمعرفتهم، والوصول إليهم، وإيصالهم إلى حاجياتهم؛ فهم أولى من الكثير ممن يدّعون الفقر طمعًا. ولعل النظام ولوائحه يُسهم في سدِّ حاجة هؤلاء المحتاجين، شاملًا آليات الوصول.
- وخلاصة القول: إن بعض القرى النائية (البعيدة عن المدن والمحافظات) التي يغلب على سكانها الفقر- قد تكون بيئة خصبة لاستغلالهم من تجار المخدرات والفئة الإرهابية....- نأمل أن يساعد هذا النظام ولوائحه بشكل فاعل في افتتاح جمعيات خيرية ومركز تنمية اجتماعية فيها.

مقاربات إحصائية حول الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

في سياق مداخلته حول نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد، قدّم د. علي الحكمي مجموعة من الإحصاءات عن المؤسسات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، تضمّنت الإشارة إلى أنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مليون ونصف مؤسسة غير ربحية موزّعة على النحو التالي:

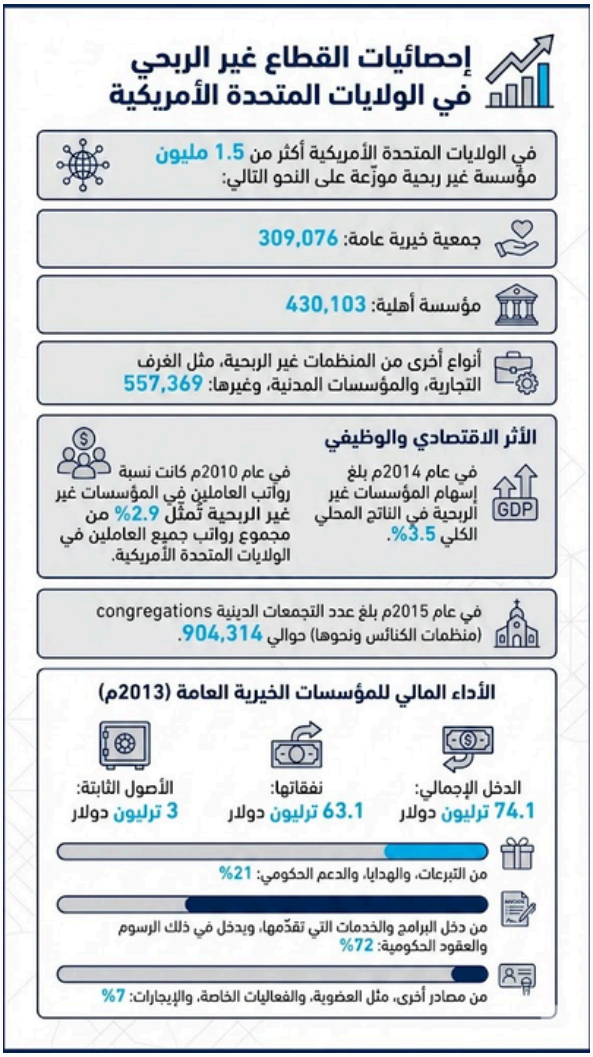

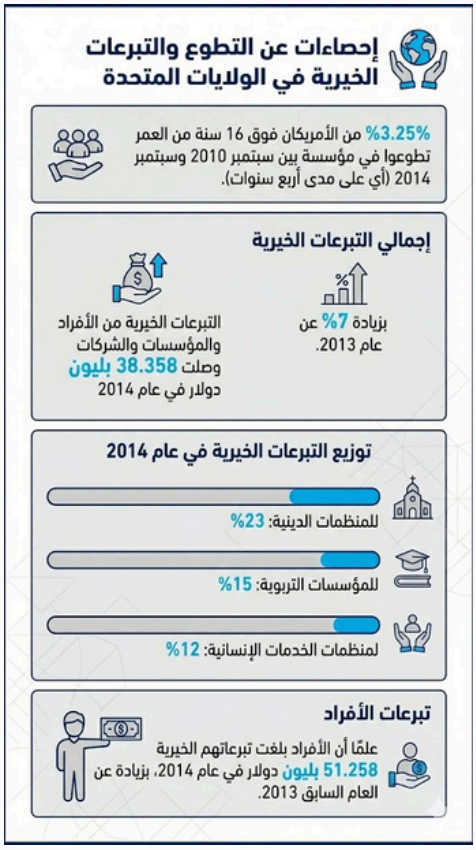

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية من منظور استراتيجي:

أشار د. عبداللطيف العوين في هذا الإطار إلى أن الجمعيات الخيرية من ضمن منظومة منظمات خدمة المجتمع، وتتميّز عن غيرها بوجود الدافعية للأداء، وتوفر الحافز لذلك؛ ولكن كغيرها من المنظمات لابد أن يتضح دورها الاستراتيجي في الوطن؛ حيث إنها تكمل منظومات أخرى، وفي الوقت نفسه تُقدّم منظومات أخرى. وهكذا فإذا استطعنا أن نبني تلك العلاقة؛ استطعنا أن نُحقّق غاياتها بكفاءة عالية. وعلى سبيل المثال، فالدور الذي تخدم فيه الجمعيات لا يقتصر على التصريح والمراقبة المعقدة؛ بل يساعد التنظيم على تأسيسها، فيقدّم الخبرات والاستشارات لكيفية التنظيم الإداري، والبناء الهيكلي، والعمل القيادي، واللوائح التنظيمية الداخلية، والتدريب عليها، واختيار القيادات، وكيفية الدمج بين العمل التطوعي والرسمي بشكل يعكس صورة مؤسسية منتظمة؛ تعكس ثقة متوازنة للمواطن (بوصفه متبرعًا ومستفيدًا) من جهة، وللجهات الرقابية من جهة أخرى؛ مما يسمح بتجاوزها مرحلة النمو غير المحدد إلى مرحلة التنمية المستدامة، التي تتكامل فيها الجمعيات مع بعضها ومع الجهات الحكومية الأخرى.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ومتطلبات النجاح والفعالية:

من جانبه، ذكر أ. أسامة نقلي أن الحكومة ومنذ عهد الملك عبدالله - رحمه الله- بذلت جهودًا حثيثة في سبيل تنظيم عمل الجمعيات الخيرية، وضمان توجيه نشاطها لمستحقيها؛ لكن هذا التنظيم والتشديد على عملها أوجد ما قد يُسمّى بالسوق السوداء للعمل الخيري. بمعنى أنه أصبح يعتمد على نشاط أفراد بعيدًا عن أعين الحكومة، وليس بالضرورة أن تكون هذه السوق السوداء سيئة؛ بل هي في معظمها إنساني؛ لكن يُخشى من تطورها لتتحول إلى تنظيمات تعمل تحت الأرض؛ لتحقيق مآرب أخرى لا قدّر الله. والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن التعامل مع هذا التسريب في وعاء العمل الخيري؟

واتفق د. مسفر السلولي مع د. الجازي في أن الحكم على نجاح أي نظام يخضع لسلامة التطبيق، ودقته، ومراقبته، وتقييمه. مع ملاحظة أن جودة النظام ولوائحه ستكون مرهونة بجودته من حيث الشمولية، والدقة، والمرونة. وكثير من اللوائح – للأسف- تُصاغ بطريقة إغلاق كل الأبواب على المتلاعب - وكأن الجميع متهمون؛ حتى يثبت العكس- وتصبح هذه اللوائح بعد تطبيقها معقدة جدًّا، وكذلك مقيدة لكل مبادرة أو عمل يمكن أن يقدّم خدمة جيدة. وعليه؛ أقترح - خاصة من المختصين- التركيز على ما يمكن أن يُقدّم كمقترحات وأفكار لمن يعمل على إعداد اللائحة المنظمة لهذا النظام؛ فلعل هذه الأفكار تُساهم في إعداد لائحة ترقى إلى كل الطموحات.

وبرأي م. سالم المري، فإن هناك ثلاث قضايا رئيسة تهم المجتمع، وبحاجة إلى إعادة نظر وتفعيل في المملكة العربية السعودية، أسوة بالدول والمجتمعات الأخرى المتقدمة، ويمكن لهذا النظام أن يعالجها أو يوجد لها مخارجًا مناسبة، مثل:

1- جمع التبرعات لصالح جمعيات النفع العام.

2- تأسيس نقابات مهنية مستقله تستطيع إحداث التوازن المطلوب في سوق العمل، من حيث عدالة الأجور، وحرفية الأداء ومهنيته، وتزيح بعض الحمل عن كاهل الجهات الحكومية التي لم تعد قادرة على ضبط السوق أمام تنامي قوة القطاع الخاص وتعقيدات متطلبات سوق العمل.

3- التأسيس لجمعيات ومؤسسات أهلية يمكن أن تكون أطرًا لنشاطات سياسية منضبطة ومؤطرة تستطيع المشاركة بفعالية في الوقت المناسب، متى ما قررت الدولة السماح بذلك في المستقبل.

ومع أنه من الواضح من سياق النظام أن القضايا أعلاه لم تغب عن مخيلة المنظم عند إعداد هذا النظام؛ لكن ما سيتحقّق يعتمد بشكل أساسي على التطبيق واللائحة التنفيذية التي ستعرّف النفع العام، وتقرّر من سينضوي تحت بند النفع العام. كما أن للتوقيت أيضًا أهمية؛ حيث إن تطبيق النظام سيستغرق بعض الوقت. ومن الواضح أنه قد يتم إعادة السماح للجمعيات الخيرية بجمع التبرعات، كما أنه قد يكون من المناسب السماح بإقامة بعض الجمعيات المهنية المستقلة الطلابية والعمالية. أما الموضوع الثالث ، فلا أظن أن هناك ما يشير إلى إمكانيته في المستقبل القريب.

وأوضح د. عبد الله صالح الحمود أن مؤسسات المجتمع المدني على مستوى العالم تعدّ رافدًا كبيرًا وقويًّا لأي دولة ، فهي تُمثّل خدمات متعددة الأوجه، ولا تقتصر أنشطتها على إعانات مالية أو حتى إغاثية فحسب؛ بل تصل إلى التكامل الخدمي من خلال العديد من الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والأمنية.

وفي هذه المرحلة، وبعد صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد، وما احتواه من أنشطة وصلاحيات من خلال إنشاء مؤسسات مجتمع مدني حديثة النشؤ، وذات وظائف نوعية أيضًا؛ يؤمل أن تكون خدماتها شاملة لكافة الاحتياجات الوطنية، بخلاف ما كان متوافر سابقًا من وجود مؤسسات مجتمع مدني تهدف أنشطتها إلى مساعدة المحتاجين ماليًّا وعينيًّا فقط .

والتشريع الحالي لهذه المؤسسات أتى مواكبًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المملكة العربية السعودية. ومن هذا المنطلق، وحتى نضمن نجاح أداء هذه المؤسسات مع انتشار تواجدها في كافة المناطق والمحافظات؛ أعتقد أن الأمر يتطلّب ما يلي:

1- لابد أن يكون هناك مبادرات وطنية من المهتمين في الشأن العام بالمسارعة في تأسيس مثل هذه الجمعيات الحديثة؛ حتى نضمن انتشارها في أكثر من منطقة ومحافظة.

2- يُفترض أن يكون في كل محافظة أكثر من جمعية متخصصة في نشاط تختلف فيه كل جمعية عن الأخرى.

3- لضمان نجاح مثل هذه المؤسسات؛ لابد أن يكون بين أعضاء كل مجلس إدارة شخصان - على الأقل- من المتخصصين أكاديميًّا في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية؛ لمساندة أي جمعية في البحوث والدراسات التي تدعم في التخطيط الاستراتيجي لها.

4- يُفترض أن يكون التعاون بين الجمعيات الجديدة والهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ معبرًا عن المشاركة الوطنية؛ لضمان نجاح رسالة هذه الجمعيات، وألا يكون دور هذه الهيئة إصدار تراخيص وإشراف عن بُعد، مثل ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية حاليًا.

5- المجالس التنسيقية للجمعيات والمؤسسات الخيرية، لابد أن يكون لها مقارات خاصة بها، وأن تحظى بالدعم والمؤازرة من الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ بحكم أن هذه المجالس سوف تكون الصوت الواحد للمطالبة بالاحتياجات المستمرة للجمعيات عامة.

6- معلوم أن الجمعيات الخيرية صادر لها مرسوم ملكي ينصّ على منح كل جمعية خيرية أرضًا فضاء يُقام عليها منشآت أي جمعية؛ وهنا أرى أن تطالب الهيئة لكل جمعية على حدة بهذا الحق؛ حتى يتزامن صدور ترخيص أي جمعية مع استلامها لمنحة الأرض المخصصة لها في دائرة أعمالها.

7- وأخيرًا، من المهم أن تكون كل جمعية تؤسس أن تؤدي أدوارها بمنهجية مؤسساتية؛ لضمان استمراريتها من ناحية، ومن ناحية أخرى، لتحقيق النجاحات المؤملة منها.

المشاركون

د. إبراهيم البعيز.
السفير أ. أسامة نقلي.
د. الجازي الشبيكي.
د. حاتم المرزوقي.
د. حامد الشراري.
م. حسام بحيري.
د. حسين الحكمي.
د. حمزة بيت المال.
د. خالد الرديعان
م. خالد العثمان.
أ. خالد الحارثي.
د. زياد الدريس.
م. سالم المري.
د. سامية العمودي.
اللواء د. سعد الشهراني.
أ. سعيد الزهراني.
أ. سمير خميس.
د. طلحة فدعق.
د. عائشة حجازي.
أ.د. عبدالرحمن العناد.
د. عبدالسلام الوايل.
أ. عبدالله آل حامد.
د. عبداللطيف العوين.
د. عبدالله بن ناصر الحمود.
د. عبد الله بن صالح الحمود.
أ. عبدالله الضويحي.
أ. عبدالله بن كدسه.
أ. عدنان المرشد.
د. علي الحكمي
أ. علياء البازعي.
د. فاطمة القرني.
د. فايز الشهري.
أ. فايزة الحربي.
د. فهد الحارثي.
أ. فوزية الجار الله.
أ. كوثر الأربش.
أ. ليلى الشهراني.
د. مساعد المحيا.
د. مسفر السلولي.
أ. مسفر الموسى.
أ. مطشر المرشد.
أ. مها عقيل.
د. منصور المطيري.
د. منى أبو سليمان.
د.م. نصر الصحاف.
أ. هيا السهلي.
أ. يحيي الأمير.
د. يحيى الحارثي.
أ. يحيي القحطاني.

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com